البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 19 آب 2015 / العدد 1861
Seventh year / Wednesday / 19 August 2015 / Issue No. 1861

«السمسار» بلير... التغيّرات في القيادة الفلسطينية

■ راسم عبيدات

حذرت في أكثر من مقالة سابقة، بأن ما يجري من حركة سياسية ولقاءات مكثفة بين حماس ومبعوث الرباعية الدولية السابق طوني بلير وبمشاركة فاعلة من أطراف عربية وإقليمية في مقدمها قطر والسعودية وتركيا وجهات دولية، كالرئيس الأميركي السابق كارتر والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ووزير خارجية بلغاريا وغيرهم وموافقة دولية من أميركا و«إسرائيل»، الهدف منها بالأساس ضرب وحدة المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز وتكريس حالة الانقسام والانفصال، بما يضمن إقامة حالة كيانية فلسطينية محدودة الاستقلال في قطاع غزة، وفي موازاة ذلك، يجرى العمل على إيجاد صيغة من التقاسم المدني الوظيفي في الضفة الغربية، مع ابتلاع كبير لمناطق «سي» التي تشكل النسبة الكبرى من مساحة الضفة الغربية، ويرافق ذلك ابتلاع كلي لمدينة القدس.

واليوم بدأت ملامح الصورة تتضح أكثر فأكثر ولم يعد نفي قيادات حماس مجدياً أو مقنعاً، فقد كشف القيادي في حماس أحمد يوسف أن المفاوضات حول التهدئة طويلة الأمد بين «إسرائيل» وحماس بوساطة «السمسار» بلير ـ الذي طوال فترة وجوده في القدس كممثل للرباعية الدولية، كانت مواقفه «إسرائيلية» أكثر من القيادات «الإسرائيلية» نفسها ـ قد قطعت شوطاً كبيراً وهناك شيء ما يتبلور بشكل نهائي سيعلن قريباً، ولهذه الغاية والهدف، أشارت مصادر صحافية إلى أن بلير كان قد التقى خلال الأسابيع القليلة الماضية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ورئيس جهاز مخابراته العامة اللواء خالد فوزي، ومستشار الملك الأردني للشؤون الأمنية الفريق أول فيصل الشوبكي، وولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إضافة إلى عدد من المسؤولين «الإسرائيليين» في مقدمهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

و«حماس» في سياق تبريرها لهذه المفاوضات والاتفاق المتبلور ـ بأن السلطة الفلسطينية بسلوكها وممارساتها ونهجها هي من دفعتها لمثل هذا الخيار، حيث حكومة الوفاق الوطني المتشكلة ـ لم تقم بأي جهد جدي وفعل حقيقي على صعيد حل الأزمات والمشاكل الكبيرة في القطاع اقتصادياً واجتماعياً، ناهيك عن أن المعابر لم تفتح والحصار لم يرفع والإعمار دوران عجلته بطيء جداً وأزمة رواتب موظفي حماس الـ40 ألفاً بقيت على حالها، وبالتالي كل هذه الظروف والمعطيات تفاقم من أزمات سكان القطاع وتفتح الطريق نحو قيام حالة من الفوضى والجريمة المنظمة، وهذا يفاقم من أزمة «حماس» المالية ويهدد سلطتها ودورها ونفوذها.

«السمسار» بلير وهو يقود مثل هذه المفاوضات، ما يهمه بالأساس مصلحة «إسرائيل»، فهو يعتبرها فوق أي مصلحة أخرى، ودائماً كان يتحدث حول الأمن «الإسرائيلي»، أما من هم واقعون تحت الاحتلال ويتعرضون لأبشع أنواع القهر والظلم والعدوان، والذين تتفاقم مأساتهم بسبب ما زرعته حكومة بلير لكيان غاصب على أرضنا وحساب شعبنا، فهؤلاء لا يهمه مصيرهم ولا معاناتهم، ولا ينظر لها من باب حقهم في العيش بحرية وكرامة في وطن مستقل، بل من باب تحسين شروط وظروف حياتهم الاقتصادية تحت الاحتلال كقضية إنسانية لا وطنية وحقوق شعب بامتياز، والجميع يعرف أن بلير أول من زار إحدى البلدات «الإسرائيلية» التي سقط فيها صاروخان فلسطينيان متضامناً، حيث قتل وأصيب عدد من المستوطنين كرد على عدوان «إسرائيل» على قطاع غزة، في وقت كانت طائرات الاحتلال تقتل العشرات من أطفال غزة، والذي اعتبره هذا «السمسار» حقاً لـ«إسرائيل» بالدفاع عن نفسها في وجهه «الإرهاب» الفلسطيني، وكذلك في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، طالبه بلير بعدم إدانة «إسرائيل» واتخاذ قرارات أو عقوبات بحقها بسبب جرائمها بحق أطفال ونساء وشيوخ غزة واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

السلطة الفلسطينية نتيجة لانسداد آفاق الحلول السياسية وتعنت وتمادي حكومة الاحتلال اليمنية المتطرفة في صلفها وعنجهيتها ومشاريعها الاستيطانية وتنكرها لحقوق شعبنا الفلسطيني، ورفضها تقديم أية تنازلات جوهرية من أجل تحريك المفاوضات، وما تمر به السلطة من أزمات اقتصادية وقيادية وانقسام وشيوع الفوضى والفلتان ومأسسة الفساد، كلها شكلت عوامل ضاغطة على السلطة الفلسطينية وقياداتها من أجل اتخاذ خطوات وقرارات تجاه تغيرات واسعة في القيادة الفلسطينية لمواجهة مثل هذه الأوضاع والتطورات، والحديث والمصادر الصحافية تقول بأن هناك تغيرات كبيرة في القيادة الفلسطينية سيقدم عليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في شهر أيلول المقبل، ولكن ما أخشاه أن تلك التغيرات، تعيد إنتاج الأزمة السياسية، وتكون التغيرات في الإطار الشكلاني، لا أكثر ولا أقل، فكما حصل قبل فترة، والحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد قلت في مقال سابق لا «حكومة وحدة وطنية في الأفق»، وأرى أن الأولوية لإنهاء الانقسام على تشكيل حكومات، حيث ولدت حكومة معدلة، مهما كانت مهنية أو كفاءة من انضموا إليها، فهي لن تسهم في «فكفكة» و«حلحلة» المشاكل الكبرى، من دون برنامج سياسي متوافق عليه وطنياً من قبل كل مركبات ومكونات العمل الوطني والسياسي الفلسطيني. واليوم والحديث يجرى عن تغيرات واسعة في القيادة، وكأن الشعب الفلسطيني «عاقر»، فعلى الصعيد الحكومي الوجوه نفسها، ويجري تحريكها وتبادل الأدوار والحقائب في ما بينها، فهي «جهبذية» وألمعية، وليست مسؤولة عن أي فشل أو قصور أو عدم إنجاز، بل من يتحمل المسؤولية هو الشعب! وكذلك في عملية تغيير من يقودون أو من يفوضون بالتحضير لعملية التغيرات المطلوبة، هم صالحون لكل شيء وقدراتهم خارقة وهم قادرون على كل شيء، ولا ينجزون أي شيء.

ما المطلوب؟ وقفة جدية ومراجعة شاملة تطاول كل شيء، ولا أحد فوق المحاسبة أو المساءلة، في ما وصل إليه المشروع الوطني الفلسطيني، أما مسألة تغيير «الطرابيش» والتدوير لمجموعة من الأشخاص تتربع على قيادة الشعب الفلسطيني وتغتصب إرادته وقراره، فلا أعتقد أن ذلك سينتشلنا من الكارثة التي نحن فيها.

Quds.45@gmail.com

اليمن على صفيح ساخن والعدوان مستمر...

■ هشام الهبيشان*

تزامناً مع الوقت والعدّ العكسي، من المتوقع أن يستميت السعوديون بمعركتهم العدوانية على اليمن مستندين إلى مجموعة مرتكزات منها الغطاء الدولي المتمثل بالقرار 2216 وعلى قاعدة حلفهم وتحالفهم العشري «ناتو العرب» وعلى أدواتهم بالداخل اليمني، خصوصاً بعد الحديث عن مماطلة سعودية للقبول بالحل السياسي، والحديث عن التعاطي السلبي للسعوديين مع مبادرات وحراك مسقط التي تعهد منها «أنصار الله وحلفاؤهم والقوى اليمنية الأخرى «التعاطي الإيجابي مع مقررات القرار الدولي 2216 الخاص باليمن، والواضح اليوم أن السعوديين يتلاعبون ويراوغون في الوقت والسياسة، سعياً إلى تحقيق مكاسب ميدانية جديدة بعمق الشمال اليمني مستقبلاً، وعلى الجانب الآخر أيضاً، بات واضحاً أن السعوديين اليوم يعلمون جيداً ما معنى أن يفتحوا جبهة واسعة جديدة وصراعاً جديداً على حدودهم الجنوبية إن قرروا فعلاً المغامرة والانتحار، في مستنقع الشمال اليمني وخصوصاً بعد وصول المعارك إلى مشارف العاصمة صنعاء، والسعوديون يعلمون ما مدى الخطورة المستقبلية وحجم التداعيات المستقبلية التي ستفرزها هذه المعركة بعمق الشمال اليمني وبالأحرى هم يعلمون حجم الإفرازات المباشرة للانغماس السعودي بهذه المعركة على الداخل السعودي شرقاً وجنوباً.

إن الحرب السعودية – الأميركية العدوانية على اليمن منذ بدايتها وإلى اليوم بفصليها «عاصفة الحزم– إعادة الأمل»، أفرزت على ما يبدو واقعاً جديداً في الداخل اليمني شكل صحوة وطنية عند مجموع القوى الوطنية اليمنية داخلياً، فاليوم معظم الفرقاء السياسيين اليمنيين، باستثناء جماعة الإصلاح الإخوانية وأنصار الرئيس هادي والمتحالفين مع السعوديين، يدركون طبيعة مسار هذه الحرب التي تستهدف اليمن، فمعظم صناع ومتخذي القرار اليمنيين اليوم وبمختلف توجهاتهم يعون اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن اليمن أصبح ساحة مفتوحة لكل الاحتمالات التي قد تشمل إضافة إلى الحرب الخارجية حرباً داخلية مدعومة بأجندة خارجية تتمثل بسلسلة اغتيالات وتفجيرات وانتشار الجماعات الإرهابية، فالمناخ العام في الداخل اليمني والمرتبط بالأحداث الإقليمية والدولية، بدا يشير بوضوح إلى أن اليمن قد أصبح عبارة عن فوهة بركان قد تنفجر تحت ضغط الخارج لتفجر الإقليم العربي والمنطقة ككل.

اليوم لا يمكن أبداً فصل ما يجري في سورية والعراق وليبيا عما يجري في اليمن، فاليوم هناك معادلة شاملة لكل أحداث الإقليم العربي المضطرب، هذه المعادلة من الطبيعي أن تكون لها تداعيات مستقبلية على الجميع بالإقليم العربي والمنطقة ككل، ولكن أن يتم استباق أحداث هذه التداعيات بحرب استباقية كما فعل السعوديون في اليمن، فهذه مغامرة ومقامرة وخطأ فادح ارتكبه السعوديون ومن خلفهم تحالف «عشري» عربي، فاليوم لا يمكن أبداً أن يكون الحل للأزمة اليمنية هو الحرب ومحاولة إخضاع الطرف الآخر وبالقوة لإجباره على تقديم التنازلات، هذه المعادلة قد تصلح في أماكن أخرى، ولكن في اليمن لا يمكن أن تصلح أبدًا لاعتبارات عدة.

الآن يمكن القول إنّ معظم اليمنيين نجحوا في استيعاب واستقراء طبيعة الحرب السعودية – الأميركية العدوانية على اليمن، وهم اليوم يعملون على بناء وتجهيز إطار عام للردّ عليها كما تحدث السيد عبد الملك الحوثي القائد العام لجماعة «أنصار الله» في خطابه أخيراً، طبيعة الردّ وشكل الردّ اليمني ما زال طي الكتمان ولم يفصح عنه ساسة وعسكر اليمن، ولكن من الواضح انّ السعوديين بدأوا بدورهم التحضير لاستيعاب الضربة اليمنية كردّ فعل على ما ارتكبته السعودية من تدخل علني بجنوب اليمن، خصوصاً مع وصول المعارك إلى مشارف العاصمة صنعاء، التحضيرات السعودية تبدو أكثر وضوحاً في المناطق الحدودية المحاذية لليمن شمالاً، كما يبدو واضحاً أنّ السعوديين يتحسّبون اليوم لعمليات انتقامية قد يقوم بها بعض الجماعات بمناطق جنوب السعودية وشرقها، في حال اقتراب المعارك من عمق الشمال اليمني.

إنّ جميع القوى الإقليمية والدولية تدرك أنّ مغامرة السعوديين الأخيرة في جنوب اليمن، وإشعال فتيل حرب وصراع جديد في المنطقة، مسرحه الجديد الأراضي اليمنية بمجموعها، ستكون بشكل عام لها تداعيات خطرة على مستقبل استقرار المنطقة الهش والمضطرب بشكل عام، وستكون لنتائج هذه المعركة العدوانية الجديدة للسعوديين بالجنوب اليمني تداعيات خطرة في حال تمددها بشمال اليمن ما سيسهم بشكل أو بآخر في انهيار مسار التسويات لملفات المنطقة كل المنطقة.

ختاماً، يبدو واضحاً أنّ الأسابيع الثلاثة المقبلة ستحمل المزيد من التطورات على الساحة اليمنية، ومن المتوقع أن تكون لها تداعيات مستقبلية خطرة جداً، بحيث تكون لهذه الأسابيع المقبلة الكلمة الفصل وفق نتائجها وأحداثها المنتظرة بأي حديث مقبل يتحدث عن تسويات أو صراعات مفتوحة لتداعيات الحرب العدوانية على اليمن ولمعظم ملفات الإقليم العالقة، وتغيير كامل ومطلق في شروط التفاوض المقبلة بين جميع قوى الإقليم، فالمرحلة المقبلة ستحمل بين طياتها الكثير من التكهنات والتساؤلات بل واحتمال المفاجآت الكبرى، حول طبيعة عدوان السعودية ومساره في اليمن، فالحرب العدوانية ستكون لها أبعاد عدة مستقبلية ومرحلية، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ مرحلياً بنتائجها المستقبلية، فمسار المعركة ونتائجها تخضع لتطورات الميدان المتوقعة مستقبلاً.

* كاتب وناشط سياسي – الأردن
hesham.awamleh@yahoo.com

كواليس

بدأ التغيير الذي بشر به الحوثيون في اليمن برأي عسكريين يتابعون الأوضاع هناك عن كثب، ويقف هؤلاء عند مغزى ظهور صواريخ الكورنيت في مواجهة الدبابات الإماراتية كمؤشر على أنّ التوسع العسكري لقوات «درع الجزيرة» قابل للتحوّل إلى عبء على أصحابه، فلا تكون خطة الحوثيين منع تقدّم المهاجمين بل استدراجهم إلى أفخاخ الدبابات، كما جرى مع «الإسرائيليين» في سهل الخيام ووادي الحجير عام 2006.

توقعات بتخلي داود أوغلو عن التفويض بتشكيل الحكومة في تركيا

دميرطاش: مستعدون لخوض المفاوضات شريطة تكليفنا بتشكيل الحكومة

قال صلاح الدين دميرطاش أحد زعماء حزب الشعوب الديمقراطي التركي الموالي للأكراد أمس إن الحزب سيبحث المشاركة في حكومة اقتسام سلطة موقتة تقود البلاد صوب انتخابات جديدة بعد اخفاق المحادثات التي جرت بين الأحزاب لتشكيل حكومة ائتلافية.

وأضاف: «إنه سيكون سعيداً بلقاء ثاني أكبر حزب في البلاد وهو حزب الشعب الجمهوري وبحث تشكيل ائتلاف معه إذا منح الآن تفويضاً بتشكيل حكومة».

وتابع دميرطاش أن حزبه مستعد لخوض المفاوضات الخاصة بتشكيل ائتلاف حاكم جديد، شرط تخلي داود أوغلو عن التفويض بتشكيل الحكومة، داعياً إلى تكليف حزب الشعب الجمهوري بعملية تشكيل الائتلاف.

وقال: «إذا نُقل التفويض الرئاسي إلى حزب الشعب الجمهوري، فإننا سنعلن عن مواقفنا ولن نتهرب من المسؤولية»، في إشارة إلى استعداد الحزب في دخول الحكومة الجديد.

ومن المتوقع أن تجري تركيا انتخابات مبكرة بحلول تشرين الثاني بعد أن فشل أي حزب في الحصول على الغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة بمفرده في الانتخابات التي أجريت في السابع من حزيران وبعد انهيار محادثات تشكيل ائتلاف بين ثلاثة أحزاب أخرى.

جاء ذلك في وقت قال مسؤول بحزب العدالة والتنمية إن رئيس الوزراء التركي المكلف أحمد داود أوغلو سيعيد التفويض بتشكيل الحكومة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان بعد أن انهارت المحادثات الرامية لتشكيل الائتلاف الحكومي.

ويمكن أن يحل أردوغان حكومة تسيير الأعمال التي يقودها داود أوغلو ويدعو إلى تشكيل حكومة تشرف على إجراء الانتخابات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول 23 آب، ما يعني اقتسام السلطة بين الأحزاب الرئيسية الأربعة قبل إجراء انتخابات مبكرة في الخريف.

ومثل هذا الترتيب الموقت سيؤدي من الناحية النظرية إلى منح مناصب وزارية لأربعة أحزاب منقسمة فكرياً مما يصيب اتخاذ القرار بالشلل ويزيد من زعزعة الاستقرار في البلاد حيث سجلت الليرة انخفاضات قياسية.

وفي السياق، قال إنجين ألتاي نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي إنه لن يشارك في حكومة موقتة تشرف على إجراء الانتخابات في الخريف لينضم الى حزب الشعوب الديمقراطي التركي المؤيد للأكراد الذي لا يعتزم أن يشارك.

ألتاي أضاف أنه «إذا لم يقدم حزب الشعوب الديمقراطي أعضاء للمشاركة في الحكومة الموقتة... لن نقدم أعضاء نحن أيضاً».

وكان داود أوغلو قد التقى بدولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية اليميني المعارض في محاولة أخيرة للاتفاق على تشكيل حكومة إلا أن بهجلي رفض كل الخيارات التي طرحها داود أوغلو.

في حين قالت مصادر متابعة إنه «بعد محادثات الأمس لم يتبق أي خيار أمام الحزب لتشكيل ائتلاف ومن ثم سيعيد داود أوغلو التفويض إلى الرئيس مساء الثلاثاء».

وكانت المحادثات مع حزب الشعب الجمهوري قد انهارت الأسبوع الماضي كما استبعد حزب الشعوب الديمقراطي تشكيل أي ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية.

صالحي يؤكد إلغاء الحظر تماماً حتى نهاية العام

أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو تقريره حول صدقية البرنامج النووي الإيراني. ومن المقرر أن يطرح أمانو التقرير على الاجتماع الاستثنائي لمجلس حكام الوكالة الذي سيعقد في 25 آب الجاري.

وأكد أمانو في هذا التقرير أن تنفيذ خطة العمل المشترك الشاملة ستضمن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

ومن المقرر أن تبحث الوكالة الدولية النقاط المتعلقة بها في القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وكذلك آلية التثبت من صدقية البرنامج النووي الإيراني والإشراف على التزام إيران في إطار خطة العمل المشترك الشاملة.

وفي السياق، أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أن الحظر المفروض على إيران سيلغى بصورة كاملة حتى نهاية العام الحالي.

وقال: «لو سارت الأمور في القضية النووية إلى الأمام وفق الخطة المحددة فإن جميع إجراءات الحظر المشار إليها في برنامج العمل المشترك الشامل ستلغى حتى كانون الأول المقبل».

وأضاف المسؤول الإيراني: «إنه بناء على برنامج العمل المشترك الشامل سيقوم الاتحاد الأوروبي بعد 90 يوماً من إعلان محصلة مفاوضات فيينا بإلغاء الحظر المالي والاقتصادي المفروض على إيران، وبعد تنفيذ إيران تعهداتها والتي تستغرق من بين شهر إلى شهر ونصف، وتستمر لغاية كانون الأول المقبل سيتم رفع الحظر بصورة كاملة».

وأكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنه لا ينبغي ربط كل شيء ببرنامج العمل المشترك الشامل، معتبراً أن المفتاح الذهبي لأمن المنطقة بيد إيران.

تفجير جديد في بانكوك والشرطة تنشر صوراً لمشتبه به

وقع تفجير جديد في العاصمة التايلاندية أمس من دون سقوط ضحايا أو مصابين، وذلك بعد يوم من هجوم دموي أسفر عن مقتل 22 شخصاً وإصابة 123 آخرين وسط المدينة.

ووقع الهجوم الجديد قرب نهر تشاو فرايا، عندما ألقى مجهول قنبلة صغيرة من جسر على جمهور من المدنيين، لكن القنبلة لم تصب الناس، بل انفجرت في الماء.

ونفت الشرطة التايلاندية الأنباء وقوع هجوم ثان في بانكوك، وأوضحت أن صوراً نشرت في وسائل التواصل الاجتماعي نسبت لأعمدة دخان ترتفع فوق مكان الانفجار، تتعلق في حقيقة الأمر مع حريق اندلع بضواحي العاصمة.

من جهة أخرى، أعلنت السلطات التايلاندية أمس أنها تبحث عن مشتبه به بالضلوع في تدبير التفجير الدموي الذي أسفر مساء الاثنين عن مقتل 22 شخصاً بينهم 9 أجانب وإصابة 123 آخرين في حي تجاري وسياحي بوسط العاصمة.

ونشرت السلطات صوراً التقطتها كاميرات المراقبة بالقرب من المعبد الهندوسي الذي وقع أمامه التفجير، ويظهر فيها للمشتبه به وهو يرتدي قميصاً أصفر يحمل حقيبة ظهر، ومن ثم يغادر المكان بلا حقيبة.

ولم تتبنّ أية جهة مسؤولية التفجير حتى الآن، فيما أعلنت الشرطة أنها لا تستبعد أية فرضية لدى التحقيق في الهجوم.

ووقع التفجير حوالى الساعة 19:00 بالتوقيت المحلي على مسافة أمتار عدة فقط من معبدٍ لإله (أرافان) الهندوسي، وهو مكان مكتظ دائماً بالمتدينين والسياح، كما تقع بالقرب من هذا المكان متاجر كبيرة عدة وفندق.

وأفيد بأن قوة التفجير كانت كافية لتحطيم زجاج النوافذ في مبان تبعد 200 متر عن مكان الحادث، في حين عثر رجال الأمن في مكان التفجير في وقت لاحق على عبوتين ناسفتين أخريين.

من جهة أخرى، قال الجنرال أودوموديج سيتابوتر قائد الجيش التايلاندي إن الهجوم الدموي الذي هز بانكوك «لا يتوافق» مع التكتيكات التي يستخدمها متمردون انفصاليون في جنوب تايلاند. وأضاف: «هذا لا يشبه الحوادث في جنوب تايلاند. القنبلة المستخدمة لا تشبه أيضاً النوع المستخدم في الجنوب».

وفي السياق، أعلن وزير الدفاع التايلاندي براويت وونغسوان أن «هؤلاء الأشرار كانوا يخططون لضرب القطاعين الاقتصادي والسياحي لتايلاند، الأمر الذي يدل عليه المكان الذي اختاروه».

ولا تزال السلطات حذرة في توجيه أصابع الاتهام إلى الجهة التي قد تقف وراء هذا الهجوم، صحيح أن تفخيخ الدراجات النارية يعد أسلوباً يستخدمه، وعلى نطاق واسع، الانفصاليون الذين يخوضون حرب عصابات ضد الحكومة في مناطق جنوبية من الفيليبين، يشكل المسلمون غالبية سكانها. لكن حتى الآن لم يتم تسجيل أي عملية للانفصاليين خارج المقاطعات الجنوبية الثلاث.

يذكر أنه في أيار الماضي شهدت بانكوك انفجاراً وقع بالقرب أحد متاجر المدينة، لم يسفر عن وقوع إصابات تذكر، وأعلنت السلطات حينذاك أن الحادث وقع على خلفية المواجهة السياسية في المملكة، حيث جاء الانقلاب العسكري عام 2014 ليضع حداً لاحتجاجات مناهضة للحكومة.

من جهة أخرى، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي في بيان إدانته لهجوم بانكوك، وقدم التعازي لعائلات الضحايا والتمنيات بالشفاء العاجل للجرحى. وأعرب بان كي مون عن أمله في أن تتم إحالة المسؤولين عن التفجير على القضاء لينالوا جزاءهم.

كما بعث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ببرقية تعزية إلى الملك التايلاندي بوميبول أدولياديج في الضحايا الذين سقطوا بالتفجير الإرهابي في وسط بانكوك.

وجاء في بيان أصدره الكرملين الثلاثاء: «دان الرئيس بأشد العبارات هذه الجريمة البشعة التي لا تبرير لها، وأعرب عن الدعم للجهود التي تبذلها السلطات التايلاندية لمكافحة الخطر الإرهابي».

الصين: توقيف إدارة الشركة المالكة للمخازن المتفجرة

أوقفت السلطات الصينية إدارة الشركة المالكة للمخازن التي انفجرت في مدينة تيانجين شمال البلاد والتي كانت تحتوي على مواد خطرة وسامة.

وأفادت صحيفة «جينمين جيباو» أمس بأنه تم توقيف 10 أشخاص في 13 الشهر الجاري، مشيرة إلى توقيف رئيس إدارة شركة Ruihai Logistics سيوي فاي، ونائبه دون شيسوان.

في غضون ذلك، امتنع سكان المباني المتضررة من الانفجار عن قبول التعويضات التي قدمتها إدارة المنطقة وبلغت بـ6000 يوان فقط (ما يعادل نحو ألف دولار)، مطالبين السلطات بإعادة شراء بيوتهم، مع العلم أن التعويضات شملت أصحاب المنازل الواقعة على بعد 600 متر عن المكان.

وارتفعت حصيلة ضحايا الانفجارات الى 114 قتيلاً و698 جريحاً، فيما لا يزال هناك 70 مفقودا.

وبدأت السلطات الصينية أعمال تنظيف مئات الأطنان من مادة السيانيد شديدة السمية من موقع الانفجارات التي حدثت مساء الأربعاء.

إندونيسيا: فرق الإنقاذ تبحث عن طفل لا يزال مفقوداً بين حطام الطائرة المنكوبة

عثرت فرق الإنقاذ على جثث 53 راكباً كانوا على متن الطائرة الإندونيسية المنكوبة في ولاية بابوا ، فيما يستمر البحث عن الراكب الأخير وهو طفل.

وأعلن مسؤول في وزارة المواصلات بإندونيسيا أمس أن فرق البحث والإنقاذ عثرت على جثث 53 من الأشخاص الـ54، بينما تستمر الوكالة الوطنية للبحث والإنقاذ في البحث عن طفل صغير. في غضون ذلك، عثر على أحد الصندوقين الأسودين للطائرة المتحطمة.

وفي وقت سابق، رجحت الوكالة الوطنية للبحث والإنقاذ اصطدام الطائرة ذات المحركين بقمة جبلية قبل أن تسقط متحطمة بواد عميق في منطقة جبال بينتانج.

يذكر أن الطائرة التابعة لشركة «تريجانا» كانت تقل 54 راكباً من ضمنهم 5 أطفال وكانت تقوم برحلة داخلية، فقدت الاتصال ببرج المراقبة في منطقة بابوا الشرقية الأحد الماضي.

طهران: سنوقع عقد تسليم منظومة «أس- 300» مع روسيا الأسبوع المقبل

أعلن وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان أمس أن بلاده ستوقع مع روسيا اتفاق تسليم منظومة «أس300-» لطهران الأسبوع المقبل وستتسلم المنظومة في وقت قصير بعد التوقيع.

وأوضح العميد دهقان أن إيران لن توافق على فرض أي قيود على صواريخها الباليستية والتي تستخدم لوسائل دفاعية ولا تحمل رؤوساً نووية.

وتابع الوزير الإيراني أن إيران تتعاون مع روسيا في مجال تصميم وتصنيع الطائرات بصورة مشتركة ولا تتعاون مع أية دولة أخرى في مجال المقاتلات، مشيراً إلى أن طهران لن تقبل بفرض أية قيود على نشاطاتها الدفاعية حيث تستخدم صواريخها للأهداف الدفاعية بعيداً من النووية، مؤكداً سعي بلاده إلى تصنيع صواريخ بمدى أكثر من ألفي كلم.

وقال دهقان إن إيران حققت إنجازات ملحوظة في مجال صواريخ «كروز»، حيث قامت بتطبيق المرحلة الأولى من اختبار صواريخ «أرض أرض» من طراز «سومار» وستجرى المرحلة الثانية خلال الأشهر المقبلة، مشيراً إلى قدرة طهران على تصميم وتصنيع مختلف أنواع العوامات.

كما أشار إلى قدرات المتخصصين الإيرانيين في تصنيع منظومات رادارية ولاسلكية تلبية لحاجات إيران الدفاعية وتحديداً في مجال الحروب الألكترونية، فضلاً عن تصنيع مروحيات وطنية، بما فيها طائرة صاعقه التدريبية وطائرة نفاثة للتدريب وطائرات من دون طيار. وأضاف أن طهران تبيع بعض الطائرات من دون طيار.

وفي السياق، أوضح مصدر في وزارة الدفاع الإيرانية أن طهران تأمل في تسلم منظومة صواريخ «أس300-» بعد 30 أو 40 يوماً من توقيع الاتفاق الجديد مع موسكو.

وقال المصدر إن إيران قد تحصل على أربع كتائب من صواريخ «أس300-» المحدثة، بدلاً من ثلاث كتائب، كما نص عل ذلك العقد القديم بين البلدين.

وأشار إلى أن توقيع العقد الجديد سيجرى بمشاركة عسكريين إيرانيين وروس في موسكو الأربعاء أو الخميس من الأسبوع المقبل على الأرجح، موضحاً أن وزير الدفاع نفسه أو أحد نوابه سيترأس الوفد العسكري الإيراني إلى موسكو.